

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 13/256
للنشر الفوري
12 يوليو 2013

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 8 يوليو 2013 مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية¹.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من أفضل البلدان أداءً بين أعضاء مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة، وقد دعمت الاقتصاد العالمي من خلال دورها المساند لاستقرار سوق النفط العالمية. كذلك قدمت المملكة دعماً مالياً سخياً للبلدان في منطقة الشرق الأوسط.

وقد حقق الاقتصاد السعودي نمواً بمعدل 5.1% في عام 2012، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج، والنمو القوي في القطاع الخاص، والإنفاق الحكومي. وارتفع التضخم عن العام الماضي ليصل إلى 3.8% في مايو 2013، مدفوعاً بارتفاع أسعار الغذاء وتكاليف الإسكان. وأدت أسعار النفط المرتفعة وزيادة الإنتاج إلى فوائض كبيرة في المالية العامة والحساب الجاري، كما استمر ارتفاع الاحتياطيات الدولية. ولا يزال نمو الائتمان قوياً، والجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والربحية، مع البدء في تطبيق معايير بازل 3 لرأس المال في يناير 2013. وعقب اعتماد منهج توسعي للمالية العامة في عام 2011، تباطأ نمو الإنفاق الحكومي في عام 2012 وبدأ التحسن في العجز غير النفطي. وتمشيا مع نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار، ظلت ركائز السياسة النقدية دون تغيير.

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي، ملخصاً لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللإطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/misc/qualifiersa.pdf>.

وبالنظر إلى الفترة المقبلة، من المتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو إلى 4% في عام 2013. وسيحقق القطاع الخاص نموا قويا، لكن المرجح أن يكون إنتاج النفط أقل من مستويات عام 2012، مع احتمال تباطؤ وتيرة الإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أيضا أن ينخفض التضخم قرب نهاية العام تمشيا مع تراجع أسعار الغذاء الدولية. وإذ يُتوقع انخفاض أسعار النفط ومستويات الإنتاج، فمن المنتظر أن تقلص فوائض المالية العامة والحساب الجاري لهذا العام، وإن كانت مستوياتها ستظل مرتفعة.

ويمثل صغار السن نسبة كبيرة من سكان المملكة، كما أن مستوياتهم التعليمية في ارتفاع مستمر، وستتوافر فرصة هائلة لدعم النمو وزيادة ارتفاع مستويات المعيشة مع تزايد أعداد من يبلغون سن العمل. وعلى هذه الخلفية، تواصل الحكومة تنفيذ مبادرات لدعم توظيف المواطنين، وزيادة عرض المساكن، وتحسين البنية التحتية، وخاصة في مجال النقل، وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرين التنفيذيون باستمرار الأداء القوي الذي يحققه الاقتصاد السعودي، كما رحبوا بدور المملكة المؤثر في سوق النفط العالمية والداعم لاستقرار هذه السوق. كذلك أقر المديرين بدور المملكة كمصدر مهم للمساعدات المالية والتحويلات إلى كثير من البلدان النامية. وأشاروا إلى إيجابية الآفاق المنتظرة للاقتصاد السعودي، وأكدوا على أهمية استمرار الإصلاحات في الفترة المقبلة بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومعالجة التحديات الديمغرافية.

واتفق المديرين على ملاءمة الركائز التي تستند إليها المالية العامة والسياسات الاحترازية الكلية، وقالوا إنه سيتعين خفض مستوى الإنفاق الرأسمالي و/أو تشديد سياسات السلامة الاحترازية الكلية إذا ما ظهرت بوادر للضغوط التضخمية. وعلى المدى المتوسط، بينما يُتوقع انخفاض عجز المالية العامة غير النفطي مع تناقص الإنفاق على البنية التحتية، إلا أنه سيتعين اتخاذ تدابير إضافية لتدعيم مركز المالية العامة. وقد رحب المديرين بالتدابير التي اتخذتها السلطات لتعزيز إدارة المالية العامة، لكنهم أشاروا إلى إمكانية إدخال تحسينات في هذا المجال. واتفقوا عموما على أنه من المفيد التحول إلى إطار للميزانية يغطي المدى المتوسط، على أن يجمع تحت مظلته الخطط الخمسية للتنمية الوطنية ويحدد اعتمادات الإنفاق بناء على تقديرات سعر النفط في الأجل الطويل.

وأشار المديرين إلى أن زيادة أسعار الطاقة سيساعد على كبح نمو الطلب عليها. وسيتمكن رجال الأعمال والأسر من التكيف مع التعديلات الجديدة إذا تم تنفيذها على مراحل وروعي فيها القدر الكافي من الإفصاح العام. وفي هذا السياق، ستحتاج شرائح السكان الأقل دخلا إلى الحماية من آثار ارتفاع الأسعار.

ورحب المديرين بالخطوات المستمرة لدعم التطور المالي وتعزيز التنظيم والرقابة الماليين. وأشاروا إلى أن المملكة من أوائل البلدان التي طبقت معايير بازل 3 لرأس المال. واتفق المديرين على ملاءمة نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار. ورأى عدد قليل منهم أنه سيكون من المفيد اتخاذ خطوات لتيسير التحول إلى تطبيق نظام لسعر

الصرف المرن إذا ما أصبح هذا النظام ملائماً في مرحلة لاحقة مع تطور هيكل الاقتصاد. وقال المديرين إنهم يتطلعون إلى إصدار نظام مكافحة تمويل الإرهاب.

وذكر المديرين أن السكان السعوديين صغار السن الذين تتزايد أعدادهم بسرعة يمثلون فرصة وتحدياً في نفس الوقت أمام جهود زيادة النمو ورفع مستويات المعيشة. وفي هذا الصدد، هناك إصلاحات جارية لدعم توظيف العمالة، كما يجري تدعيم سوق الإسكان، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكلها سيساعد على معالجة التحديات الراهنة. ورحب المديرين بالاستثمارات الكبيرة الموجهة للتعليم بغية النهوض بمهارات السكان، مشيرين إلى ضرورة مراقبة هذا الإنفاق في ضوء تحقيق النتائج المرجوة. كذلك نبه المديرين إلى أن تنفيذ سياسات سوق العمل لدعم توظيف المواطنين ينبغي تنسيقه بشكل دقيق مع سياسات الاقتصاد الكلي.

وأشار المديرين إلى ما تحقق من تقدم كبير في تحسين الإحصاءات الاقتصادية، لكنهم رأوا إمكانية إدخال المزيد من التحسينات في هذا المجال، مشيرين إلى الاشتراك في "المعيار الخاص لنشر البيانات" باعتباره هدفاً مهماً.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة 2009-2013

التوقعات	2012	2011	2010	2009	
					(التغير السنوي % ما لم يُذكر خلاف ذلك)
					الإنتاج والأسعار
4.0	5.1	8.6	7.4	1.8	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
3.3-	5.5	11.0	0.3	8.0-	إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي
5.9	5.0	7.9	9.5	5.1	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي
718	711	670	527	429	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
4.0	2.9	3.7	3.8	4.1	مؤشر أسعار المستهلكين
					(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
					متغيرات المالية العامة والقطاع المالي
41.7	46.8	44.5	37.5	31.7	إيرادات الحكومة المركزية
37.9	42.9	41.2	33.9	27.0	منها: إيرادات نفطية
34.6	34.4	33.4	34.0	37.1	نفقات الحكومة المركزية
7.1	12.4	11.2	3.6	5.4-	رصيد المالية العامة (العجز -)
56.6-	60.6-	60.9-	54.1-	54.2-	الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
11.4	13.9	13.3	5.0	10.7	النقود بمعناها الواسع (التغير السنوي %)
					(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
					القطاع الخارجي
367.3	388.4	364.7	251.1	192.3	الصادرات
312.7	337.4	317.6	215.2	163.1	منها: نفط ومنتجات مكررة
150.6-	141.8-	120.0-	97.4-	87.1-	الواردات
129.9	164.8	158.5	66.8	21.0	الحساب الجاري
18.1	23.2	23.7	12.7	4.9	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
729.3	647.6	535.2	440.4	405.3	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
					صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
36.5	34.1	29.8	26.7	27.9	(عدد شهور تغطية الواردات من السلع والخدمات)
...	4.3	2.3-	1.3	7.9	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر: البيانات المقدمة من السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.